الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

مؤتمر "بروكسل 7": الوعود شيء والواقع شيء آخر لبنان يدقّ ناقوس الخطر: نواجه أخطر التحديات

مرة جديدة، يثبت المجتمع الدولي انه يعرقل عودة النازحين السوريين الى بلدهم، ويدفع في اتجاه دمجهم في المجتمعات التي نزحوا اليها، وجاء مؤتمر دعم مستقبل سوريا والمنطقة السابع، الذي عقد في العاصمة البلجيكية بروكسل، ليؤكد المؤكد من الهواجس اللبنانية، والتي توجب بدء مقاربة ملف النزوح بطريقة عملية وسريعة

قام لبنان، ولا يزال، بدور انساني منذ العام 2011 من خلال استضافته للنازحين السوريين الذين يقارب عددهم مليون و500 الف نازح. هذا الواقع جعل من لبنان البلد الاكثر استضافة للاجئين والنازحين في العالم مقارنة بعدد سكانه ومساحته، بحيث ان ثلث سكان لبنان هم من النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين الوافدين من سوريا، كما لبنان منذ بدء الازمة السورية في العام 2011 على التعاطي مع هذا الملف بشكل بناء وانساني يراعي المعايير الدولية. فالنازحون السوريون في لبنان يتمتعون بالحماية ويحصلون على كل الخدمات، وهم موجودون بحرية على كل الاراضي اللبنانية.

من هذه المنطلقات، جاءت ورقة العمل التي اعدتها الحكومة لتنظيم ادارة ملف النازحين السوريين في لبنان، والتي قدمت في مؤتمر بروكسل في نسخته السابعة، شاملة لكل التحديات والمخاطر، وتضمنت خطة عمل تستند الى تقسيم النازحين السوريين في لبنان الى 4 فئات:

الفئة الاولى: تشمل طالبي اللجوء السياسي بين عامي 2011 و2015.

الفئة الثانية: تشمل الوافدين السوريين بعد العام 2015.

الفئة الثالثة: تشمل الوافدين الذين يعبرون الحدود اللبنانية السورية ذهابا وايابا.

الفئة الرابعة: تشمل الوافدين الذين دخلوا الارضي اللبنانية خلسة بعد 24 نيسان 2019.

تناهز كلفة النزوح بحسب تقرير البنك الدولي لعام 2018 نحو 18 مليار دولار، وتتركز في قطاعات الصحة والتربية والطاقة والمياه والزراعة والبيئة لناحية النفايات الصلبة والصرف الصحي وغيرها.

من هنا يأتي طلب التعويض عن تلك الخسائر والاعباء التي انعكست سلبا على المجتمع المضيف. وبحسب ارقام خطة لبنان للاستجابة للازمة LCRP وهي شراكة الحكومة اللبنانية مع المجتمع الدولي المانح ومنظمات الامم المتحدة، بلغت الاحتياجات 25,54 مليار دولار اميركي منذ العام 2013 لغاية 2023، في وقت لم يحصل لبنان على التمويل الكافي الذي من شأنه سد الفجوة المالية.

وهنا ابرز ما تضمنته ورقة العمل اللبنانية.

اولا، على المدى القصير:

أ - التعاون مع المنظمات الدولية لجهة:

- اعداد مذكرة تفاهم بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمديرية العامة للامن العام خاصة بتبادل قاعدة بيانات النازحين السوريين مع احترام مبادىء الحماية والسرية والخصوصية، على ان تكون هذه المعلومات في متناول المديرية العامة المذكورة حصرا.

- متابعة عملية العودة الطوعية للنازحين السوريين مع مراعاة ما تفرضه الاتفاقيات والقوانين لناحية المحافظة على حقوق الانسان لاسيما مبدأ عدم العودة القسرية وذلك في اشراف المديرية العامة للامن العام وبالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- العمل على ترحيل النازحين السوريين المخالفين للقوانين والانظمة المرعية الاجراء، والصادرة في حقهم احكام قضائية او الذين خالفوا قواعد الدخول والاقامة، على ان تتولى المديرية العامة للامن العام عملية الترحيل بالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- العمل على ترحيل المحكومين السوريين في السجون اللبنانية، بحيث تتولى وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات عملية الترحيل بالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

- تعزيز قدرات المديرية العامة للامن العام لتشغيل انظمة بيومترية لكشف حركة دخول النازحين السوريين الى لبنان وخروجهم منه.

- العمل على تسجيل كل ولادات النازحين السوريين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين من سوريا ومكتومي القيد من وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمتي اليونيسف والاونروا.

- تكليف وزير الخارجية والمغتربين التواصل مع الدول التي تمنح حق اللجوء وطلب تفعيل المسارات التكميلية والممرات الانسانية من اجل زيادة طلبات اللجوء المقدمة بواسطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ب - المساعدات من الدول المانحة:

يواجه لبنان تحديات نتج منها ما يسمى ازمة داخل ازمة، مما يقتضي العمل سويا من اجل تخفيف التداعيات والاعباء عن

مؤتمر بروكسل في نسخته السابعة.

المجتمع اللبناني المضيف لاسيما في ما يتعلق بالاحتياجات الاساسية التالية:

1- في التعليم: استنادا الى مؤشر الفقر المتعدد الابعاد، يعتبر 1,45 مليون طفل في سن المدرسة في حاجة الى دعم للحصول على الاحتياجات بما في ذلك التعليم، منهم حوالى 662 الف لبناني (52% فتيات) واكثر من 715 الف سوري (51% فتيات) وحوالى 13,300 الف مهاجر (73% فتيات) اضافة الى 56,000 لاجئ فلسطيني (52% فتيات).

يوفر المجتمع الدولي حاليا الدعم للنازحين السوريين ويدفع لكل طالب سوري مبلغ 140 دولارا بعد ان كان 600 دولار قبل الازمة المالية في لبنان، اما عن الطالب اللبناني فيستفيد من دعم من خلال صناديق مجلس الاهل قدره 18,75 دولارا فقط. هذا التفاوت ادى الى فقدان

> **انعدام العدالة والمساواة في التعليم يجعل العام الدراسي المقبل في خطر جدي**

المدارس الرسمية لقدرتها التشغيلية اضافة الى انعدام العدالة والمساواة بين النازحين والمجتمع المضيف ما يوجب رفع مبلغ الدعم بحيث لا يقل عن 200 دولار لكل طالب لبناني والا اصبح العام الدراسي المقبل في خطر جدي.

2- في الصحة: تدعو الحكومة المجتمع الدولي الى توفير الدعم لنظام التغطية الصحية للبنانيين من الفئات الاكثر هشاشة، بالاضافة الى مساعدة خاصة للنظام الصحي الوطني المثقل بالاعباء، كذلك عبر شراء الادوية المزمنة والمعدات الاساسية، ووضع انظمة الوقاية المبكرة وبناء القدرات والدعم الفني واعادة تقييم مخاطر تفشي الامراض وتخزين الامدادات الطبية اللازمة.

3- في البنى التحتية والبيئة والاتصالات: ادى تدفق النازحين السوريين الى الضغط على البنى التحتية والموارد الطبيعية والبيئة والاتصالات، وتدعو الحكومة برامج الامم المتحدة والمجتمع الدولي المانح الى المساهمة في حل الازمة في القطاعات المذكورة ومن ضمنها المساهمة في صيانة شبكات الاتصالات التي تعاني من ضغط يبلغ 40% من طاقتها التشغيلية بفعل ◄

◄ استعمال تلك الشبكات من النازحين.
4- في الطاقة: تدعو الحكومة اللبنانية المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والاونروا الى دعم وزارة الطاقة والمياه في وضع عدادات الدفع المسبق للكهرباء والمياه لقياس مقدار استهلاك النازحين السوريين لهذه الخدمات، كما تطلب من برنامج الامم المتحدة الانمائي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف الاستثمار في قطاع الطاقة البديلة بتركيب نظام الالواح الشمسية مما يخفف الضغط في قطاعي الطاقة والمياه.
5- في تحفيز النمو وتوفير فرص العمل: تدعو الحكومة اللبنانية برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية والدول المانحة الى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يؤدي الى توفير فرص عمل مستدامة في لبنان ذلك ان ظروف العمل اللائقة ستسهم في تحسين سبل عيش الفئات الهشة واخراجها من دائرة الفقر.

وجوب التنسيق بين لبنان وسوريا لتشجيع النازحين على العودة

6- في الزراعة: ارخت ازمة النزوح السوري بثقلها على القطاع الزارعي، فاعداد كبيرة من النازحين مسجلين كنازحين ويعملون في الزراعة كمنافسين للبنانيين، بالاضافة الى استثمار الاراضي واستخدام البنى التحتية الزراعية والعمل في عمليات الاستيراد والتصدير. ان القطاع الزارعي في امس الحاجة الى دعم المجتمع الدولي والهيئات المانحة لتعزيز صمود المجتمعات اللبنانية وتعزيز الامن الغذائي ونهوض الاقتصاد الوطني وتحويله من ريعي الى انتاجي.
ثانيا، على المدى المتوسط:
1- تشكيل لجنة برئاسة وزير الخارجية والمغتربين وعضوية وزراء المهجرين، الشؤون الاجتماعية، العمل، الزراعة، الثقافة، الاعلام، السياحة، الامين العام للمجلس الاعلى للدفاع والمدير العام للامن العام، تكون مهمتها التفاوض مع الجانب السوري في المواضيع التالية:
1- العمل على اخذ موافقة السلطات السورية على عملية تسجيل الولادات الجديدة المعتمدة في لبنان والعائدة للنازحين السوريين ومكتومي القيد والاعتراف بهذه القيود.
ب- التنسيق مع الجانب السوري من اجل اتخاذ القرارات اللازمة لتشجيع النازحين السوريين على العودة الى بلادهم.
2- تكليف وزير الخارجية والمغتربين تمثيل لبنان في اللجنة المشتركة لجامعة الدول العربية التي تم تشكيلها لمواصلة الحوار المباشر مع الحكومة السورية، للتوصل الى حل شامل للازمة السورية وخاصة في ما يتعلق بعودة النازحين السوريين.
ثالثا: على المدى الطويل:
1-اعادة النظر بالسياسات المتبعة تجاه

بوريل يرفض عودة النازحين إلى سوريا وحجار يرد: إستقبلوهم في اوروبا

اعلن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي جوزيب بوريل، خلال مؤتمر "بروكسل 7"، ان الاتحاد "لن يدعم عودة النازحين السوريين الى سوريا ما لم تكن عودة طوعية وامنة وخاضعة لمراقبة مجموعات دولية"، مؤكدا "الابقاء على العقوبات الاوروبية على سوريا". كما قال "ان الاتحاد لن يبدأ اعادة الاعمار حتى يبدأ انتقال سياسي حقيقي وكامل، والحال ليست كذلك حاليا". ورد وزير الشؤون الاجتماعية هيكتور حجار على بوريل، وقال لـ"الامن العام": "بنبرة متعالية، اكد بوريل مجددا ان الاتحاد الاوروبي لن يختار مسار التطبيع مع النظام السوري وبالتالي عودة النازحين السوريين الى بلدهم غير ممكنة حاليا، كما وعد الدول المضيفة بدعم مادي".
اضاف: "لا بد من التذكير بأن الحل السياسي المنتظر للقضية الفلسطينية مضى عليه 75 عاما ولا يزال الفلسطينيون مشتتين في كل اصقاع الارض. لقد استقبل لبنان النازحين السوريين برحابة صدر وتحملوا وزرهم اكثر من 12 عاما وهم يشكلون اكثر من 30% من السكان في لبنان". وقال: "نحن يا سيد بوريل نحترم خياركم الانساني وعملنا على اساسه خلال السنوات الـ 12 المنصرمة، لكن نتيجته لم تكن جيدة لا على النازحين السوريين ولا على المجتمع اللبناني المضيف لهم. اما بالنسبة الى خياركم السياسي، فقد اثبت فشله منذ 12 عاما، ولكن نحن مستعدون لدعمه اذا ما قررتم استقبال حوالى 7 ملايين نازح سوري في اوروبا، على ان تعيدوهم الى بلدهم عند بلورة حل سياسي واضح للازمة السورية ومقبول بحسب مقاييسكم".

الدول المضيفة عبر تحويل المساعدات من انسانية طارئة الى مشاريع ذات اهداف تنموية مستدامة تدعم المجتمعات المضيفة وتخفف بشكل نوعي اعباء ازمة النزوح.
2- تكليف وزير الخارجية والمغتربين التواصل مع الجهات المعنية بهدف تشكيل لجنة ثلاثية مؤلفة من الجانبين اللبناني السوري ومفوضية اللاجئين، تعمل على مواكبة عودة النازحين السوريين الى بلداتهم ومدنهم في سوريا.
3- طلب وضع خارطة طريق واضحة، شفافة ومتدرجة بين جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية من اجل الوصول الى حل سياسي للازمة السورية.
الاهم في ورقة لبنان، التاكيد على الالتزام الكامل واحترامه للاتفاقيات الدولية التي سبق وان وقع عليها، وبالتعاون البناء والشفاف مع المنظمات الدولية، وربط هذا الالتزام بوجوب دعم الدول المانحة المستمر للحفاظ على وجود لبنان كقيمة انسانية وحضارية فريدة في هذا الشرق.